مجلس المستشارين
فريق العدالة والتنمية

الرباط في: 05/03/2019
رقم السؤال: 4 343

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع :سؤال شفوي حول تيسير التصريح بوقائع الحالة المدنية لاسيما الولادة والوفاة

نوع السؤال: عادي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
السيد الوزير المحترم،
شكل القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.02.239 المؤرخ في 7 نونبر 2002، والمرسوم رقم 2.99.665 القاضي بتطبيقه، عند صدورهما طفرة نوعية في نظام الحالة المدنية بالمغرب، وذلك قصد تيسير وتعميم التصريح والترسيم لوقائع الحالة المدنية للمواطنين وضبطها ودقتها، فتم تعويض كناش التعريف والحالة المدنية بالدفتر العائلي، الذي أصبح وثيقة مرجعية لكل أفراد الأسرة، تتضمن المعلومات الكاملة عن الزوجان وأبنائهما ومراجع العلاقة الزوجية، واستمرارها أو انحلالها، وأرقام بطائق التعريف الوطنية، وحصر إصداره للمواطنين المغاربة المزدادين والمقيمين بالمغرب على مكاتب الحالة المدنية الممسكة لرسم ولادة الزوج. وكان يعول عليه أن يكون وثيقة كافية للقيام بمختلف التصاريح الجديدة لدى ضباط الحالة المدنية. غير أن هذه التصاريح لازالت مرتبطة بإضافة وثائق أخرى خاصة عند التصريح بالولادة أو الوفاة تثقل المصرحين كنسخ كاملة وموجزة، ونسخ عقود الزواج وغيرها، مما يوجد مضمونها بالدفتر العائلي، وهو ما من شأنه التأثير على الوصول لهدف تعميم الحالة المدنية والتصاريح المرتبطة بها، الذي تحرص عليه بلادنا، ويعتبر من مؤشرات التنمية البشرية دوليا، وله انعكاسات اجتماعية واقتصادية كبيرة.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:
- عما يمكنكم عمله لتيسير أكبر لعمليات التصريح بالولادة والوفاة لدى ضباط الحالة المدنية، والتخفيف من حجم الوثائق المطلوبة، لا سيما مع التوجه الرقمي الذي دخلت فيه بلادنا؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام
إمضاء :
نبيل شيخي